

USCIRF- RECOMMENDED FOR COUNTRIES OF PARTICULAR CONCERN (CPC)

«اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) لجنة حكومية فيدرالية تابعة للولايات المتحدة، وهي لجنة مستقلة تحظى بتأييد من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) تعمل على رصد ممارسة الحق في حرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة بوجه عام. وتعتمد «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF)، التي أنشئت بموجب أحكام قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA) الصادر عام 1998، على المعايير الدولية في رصدها الانتهاكات المتعلقة بحرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة، وتُقدّم كذلك التوصيات المتعلقة بالسياسات إلى الرئيس ووزير الخارجية والكونغرس في الولايات المتحدة. كما أن «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) كيان مستقل ومنفصل ولا يمت بصلة بوزارة الخارجية الأمريكية. ويأتي التقرير السنوي للجنة لعام 2020 تكميلاً للعمل الدؤوب الذي قام به المفوضون وفريق من الموظفين المحترفين طيلة عام كامل لتوثيق الانتهاكات التي تحدث على أرض الواقع ولتقديم توصيات سياسية مستقلة للحكومة الأمريكية. وعلى الرغم من أن هذا التقرير السنوي لعام 2020 يشمل الأحداث الواقعة في المدة ما بين شهري يناير وديسمبر عام 2019، إلا أنه يتضمن بعض الأحداث المهمة الواقعة خارج الإطار الزمني. وللمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني [هنا](#) أو الاتصال مباشرة بـ «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) على الرقم 202-523-3240.

النتائج الرئيسية:

ما يزال الشيعة في المملكة العربية السعودية يعانون من التمييز ضدهم في التعليم، والتوظيف، والقضاء، ويُحال بينهم وبين تقلد المناصب العليا في الحكومة والجيش. كما تُفرض القيود على بناء المساجد الشيعية خارج المناطق ذات الأغلبية الشيعية في المنطقة الشرقية، وغالبًا ما تحظر السلطات السعودية الأذان على الطريقة الشيعية في تلك المناطق. وتُلقى السلطات القبض على الشيعة ممن يعتقدون، دون تصريح سابق، تجمعات دينية في منازلهم، وممن يتجمعون لتلاوة أنكارهم في الحسينيات. وتفرض السعودية القيود، أيضًا، على عادة الشيعة في بناء قبورهم. وفي عام 2019، أعدمت السلطات الحكومية 37 فردًا من المتظاهرين الشيعة إعدامًا جماعيًا، وكان بعضهم من الفُصّر وقت ارتكابهم تلك الجرائم المزعومة.

تواصل المملكة فرض نظام الولاية على السعوديات، بصرف النظر عن توجهاتهن الفردية. وكانت المملكة قد عدّلت، في أغسطس عام 2019، قوانينها بما يسمح للنساء بتحصيل جوازات السفر والسفر من دون إذن ولي الأمر، وتسجيل المواليد والزواج والطلاق، واستصدار المستندات العائلية الرسمية، وتولي الوصاية على الفُصّر. لكن المملكة ما تزال تحظر عقود الوالدين والتغيب عن المنزل، وهو ما يحد بدرجة كبيرة من استقلالية المرأة بناءً على مُسوغات دينية. كذلك، بطشت المملكة العربية السعودية بطشًا غاشمًا ببعض النساء، ومنهن «لجين الهدلول»، لتأكيدهن سلميًا على حقهن في التحرر من تلك القيود الدينية. بل إن الحكومة السعودية قد لجأت، في بعض الحالات، في عام 2019، إلى الاستعانة بمصادر على الصعيد الدولي في محاولة منها لإعادة الهاربات من نظام الولاية بالقوة. أما على الصعيد المحلي، وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، فقد وصفت الحكومة السعودية مرارًا وتكرارًا النسوية بأنها صورة من صور التطرف الراديكالي، مُشبّهة اللاتي يتبنين أفكار النسوية بأعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وفي إحدى الحالات الفاضحة، أصدرت الهيئة السعودية لحقوق الإنسان بيانًا تُوضح فيه أن «النسوية ليست مُجرمة في المملكة العربية السعودية».

في عام 2019، ظلت ظروف الحرية الدينية في المملكة العربية السعودية على حالها سيئة، رغم بعض التحسينات التي أُجريت مؤخرًا. ففي الدورة الرابعة عشر لمؤتمر القمة الإسلامي لمنظمة التعاون الإسلامي، التي عُقدت في شهر مايو، وقّع رجال الدين من المسلمين من 139 دولة، بدعوة من رابطة العالم الإسلامي، على إعلان مكة، الذي يقضي برفض التطرف والتعصب الديني. وفي العام نفسه، كذلك، رفعت الحكومة السعودية عددًا من القيود الدينية المفروضة على حقوق المرأة، وأصدرت مشروع قرار مرره مجلس الشورى يقضي بحظر زواج القاصرات. غير أن الحكومة السعودية ما تزال متورطة في ارتكاب انتهاكات أخرى مُمنهجة ومتواصلة وفاضحة فيما يتعلق بالحريات الدينية؛ فهي تحظر على أتباع أي دين غير الإسلام ممارسة شعائرهم علنًا، ولا يُسمح بإنشاء أي دور للعبادة باستثناء المساجد في المملكة. كذلك، يُجرى رصد غير المسلمين ممن يجتمعون في منازلهم الخاصة، وقد تُفَرّق الأجهزة الأمنية السعودية تجمعاتهم التي يعتقدونها لممارسة شعائرهم التعبدية الخاصة. وعلى صعيد آخر، تواصل المملكة العربية السعودية دفع عجلة التغييرات الاقتصادية ضمن رؤية السعودية 2030 برعاية الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وولي عهده محمد بن سلمان؛ وإن كانت الحكومة تبدي قدرًا ضئيلاً من التسامح مع أولئك الذين أثروا رفض التفسير الذي تتبناه الدولة وفق المذهب الحنبلي من مذاهب أهل السنة. ففي ديسمبر عام 2019، اعتقلت الشرطة 120 فردًا بتهمة الإساءة للأدب العامة، ومنها ارتداء «ملابس غير محتشمة». وفي العام نفسه، كذلك، اعتقلت الحكومة عددًا من رجال الدين المسلمين من حركة الصحوّة المنشقة أو تعرضت لهم بالاضطهاد. وقد مات أحد هؤلاء الشيوخ؛ وهو «فهد القاضي»، في ديسمبر، على إثر ما يُزعم أنه إهمال طبي تعرض له في السجن. أما هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فواصلت عملها بصلاحيات محدودة، على نحو ما كان رئيس الهيئة الشيخ عبد الله السند قد أُكِّد لوفد اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF) في اجتماعه معه في شهر سبتمبر عام 2018. غير أن الشرطة، في شهر فبراير، قد احتجزت لمدة وجيزة الفنان الكوميدي «ياسر بكر» بعد إلقائه نكاتًا سخر فيها من الهيئة، وذلك في أحد العروض التي قدّمها بطريقة الـ «ستاند أب كوميدي»

التوصيات المقدمة إلى الحكومة الأمريكية

- إعادة تصنيف المملكة العربية السعودية بوصفها «دولة مثيرة للقلق على نحو خاص» (CPC) لتورطها في ارتكاب انتهاكات مُمنهجة ومتواصلة وفاضحة فيما يتعلق بالحريات الدينية، وفق ما يقضي به «قانون الحريات الدينية الدولية» (IRFA)، مع رفع الإعفاء الذي يُجَلِّ الإدارة الأمريكية من اتخاذ أي إجراء واجبٍ تشريعيًا، بخلاف ما قد أُتخذ، بناءً على هذا التصنيف.

وينبغي للكونغرس الأمريكي أن:

- يضغط على الإدارة الأمريكية لتحديد مدى خضوع المسؤولين السعوديين ممن يتحملون تبعات احتجاز سجناء التعبير عن الرأي المعتقلين بتهم دينية وإساءة معاملتهم للعقوبات أو لحظر منح التأشيرة بموجب أحكام قانون ماغنيتسكي الدولي.
- عقد جلسات استماع عامة للضغط على المملكة العربية السعودية للإفراج عن سجناء الرأي فيها، ومنهم «رانف بدوي» ومحاميه «وليد أبو الخير»، والتعاون مع برلمانين من ذوي التوجهات الفكرية المماثلة في دول أخرى للدعوة للإفراج عنهما.
- تمرير **قانون شفافية المواد التعليمية السعودية وإصلاحها**، المُقدّم من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة، والذي يُلزم وزارة الخارجية الأمريكية برفع التقارير سنويًا بشأن المحتوى الذي يتسم بالتعصب الديني في الكتب الدراسية السعودية والمساعدى المبذولة لحذفه منها.

الموارد والأعمال الرئيسية لدى اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF)

- **المستجدات بشأن هذا البلد: أحوال الحريات الدينية في المملكة العربية السعودية في عام 2019**
- **قائمة ضحايا حرية الدين أو المعتقد: إضافة أربعة سجناء من المملكة العربية السعودية**

معلومات مرجعية

تعتمد السعودية الإسلام ديناً رسمياً لها، وعدد سكانها يزيد عن 33 مليون نسمة، ويشكّل السُنّة منهم نسبة تتراوح ما بين 85% إلى 90%، بينما تتراوح نسبة الشيعة فيهم ما بين 10% إلى 15%. لكن المقيمين المغتربين يُشكّلون، وفق تقدير الأمم المتحدة، نسبة تبلغ 37% من إجمالي عدد سكان المملكة، ومنهم ما لا يقل عن مليونين من غير المسلمين، بمن فيهم المسيحيون والهندوس والبوذيون وأتباع الديانات الشعبية، بالإضافة إلى غير المنتسبين إلى أي دين. كذلك، يُعرّف بعض المواطنين السعوديين أنفسهم بأنهم غير مسلمين أو ملحدين، لكنهم يُخفون هوياتهم هذه خوفاً من العواقب الاجتماعية والقانونية التي تترتب على ترك الإسلام. وعماد دستور البلاد، وفق النظام الأساسي للحكم الصادر عام 1992، هو القرآن والسُنّة. أما النظام القضائي فمُحكوم بالسرعة وفق تفسير تعتمده المملكة في إطار الفقه الحنبلي؛ وهو التفسير الذي يقضي بالإعدام عقوبةً للردة والانتماء إلى فئة المثليات جنسياً، والمثليين جنسياً، وذوي التوجهات الجنسية مزدوجة، والمتحولين جنسياً، وحاملتي صفات الجنسين، والمعارضة السياسية السلمية، إلى جانب أمور أخرى يجازى عليها بالعقوبة ذاتها. ويحمل الملك لقب «خادم الحرمين الشريفين». وقد تولى ولي عهده الأمير محمد بن سلمان الإشراف على تنفيذ البرنامج الإصلاحي «رؤية السعودية 2030»، إلى جانب قيامه على قمع المعارضة الدينية والسياسية.

إساءة معاملة الأقليات الدينية

في أبريل عام 2019، **أعدمت** المملكة العربية السعودية 37 فرداً، ومنهم **32 فرداً** من الشيعة؛ وذلك بتهم **من بينها** «إثارة الفتنة الطائفية» و«نشر الفوضى» و«زعزعة الأمن». وكان **من بين** أولئك الذين ضُربت أعناقهم رجل الدين الشيعي المعروف «محمد العظيمة»، الذي اتُهم بمحاولة «نشر المذهب الشيعي»، و«عبد الكريم الحواج»؛ وهو شيعي اعتُقل عقب مشاركته في إحدى المظاهرات وهو في سن السادسة عشرة. وقد **أدانت** السيدة «ميتشيل باتشيليه» (Michelle Bachelet)، مفضضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أعمال القتل هذه.

أما المسيحيون الموجودون في المملكة العربية السعودية فيُحظر عليهم ممارسة شعائهم بحريّة دونما خوف. وتراقب الحكومة الجاليات المسيحية المغتربة هناك، ويُداهم جهاز الأمن السعودي ما بين الحين والآخر تجمعاتهم التعددية. ولا يمكن لأي سعودي ممن يتحولون إلى المسيحية من الإسلام أن يُعرّف هويته على هذا النحو من

دون أن تُنزل به السلطات السعودية وخيم العواقب، ومن بين تلك السلطات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وفي حين استمرت هذه الانتهاكات الجسيمة في عام 2019، **عرض** مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في الرياض الطبعة الأولى من نسخة الملك جيمس من الكتاب المقدس، وسمحت الحكومة لجماعة من رجال الدين المسيحيين الإنجلييين **بزيارة** عدد من المواقع المسيحية واليهودية المُهمّة.

التحريض الديني في الكتب المدرسية

لما يزيد عن 15 عاماً، وُقِّت اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF) **تقاعس** الحكومة السعودية عن معالجة المحتوى المتعصب في كتبها المدرسية الرسمية بما يكفي. ورغم التقدم الذي أحرز في الأعوام الأخيرة، إلا أن **الكتب المدرسية السعودية** قد شهدت تراجعاً إلى اللغة المروّجة للتعصب والمُحرّضة على الكراهية والعنف تجاه غير المسلمين. ومع أن الكتب المدرسية للعام الدراسي 2019-2020 قد أبدت تعديلات هامشية فيما تعرضه من مناقشات بشأن المسيحيين، إلا أنها **ما تزال تُعلّم** الدارسين أن المسيحيين واليهود «هم أعداء الإسلام وأهله» وأن من ينتمون إلى فئة المثليات جنسياً، والمثليين جنسياً، وذوي التوجهات الجنسية المزدوجة، والمتحولين جنسياً، وحاملتي صفات الجنسين، «سيُضربون [أي سيُقتلون] على نحو ما كان مع أولئك الذين كانوا في سدوم». بل إن عدداً غير معروف من الكتب الدراسية القديمة، مما يُجرى تداوله داخل المملكة وكذلك في المدارس التي تُموّلها السعودية في الخارج، ما تزال تحتوي على نصوص أشد عنفاً وتعصباً، حسبما تُورد التقارير.

سجناء التعبير عن الرأي بتهم دينية

يعد المدوّن السعودي رانف بدوي، وهو أحد المدّرجين على قائمة **مشروع سجناء التعبير عن الرأي الدينيين لدى اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF Religious Prisoner of Conscience)**، من بين أبرز سجناء التعبير عن الرأي في المملكة العربية السعودية. وما يزال رانف بدوي؛ وهو مؤسس الموقع الإلكتروني «أطلقوا سراح الليبراليين السعوديين» (Free Saudi Liberals) ومُحرّره، رهن الاعتقال منذ عام 2012 بتهمة «ازدراء الإسلام من خلال القنوات الإلكترونية». وقد أُبديت إحدى المحاكم، في عام 2015، الحكم عليه بالسجن لمدة عشرة أعوام، وألف جلدة، وغرامة قدرها مليون ريال سعودي (حوالي 266 ألف دولار أمريكي). وفي سبتمبر عام 2019، **مُنح** رانف بدوي من

الجمهوري عن ولاية كارولينا الجنوبية) والسيد «ويليام كينتنغ» (William Keating) (النائب عن الحزب الديمقراطي عن ولاية ماساتشوستس)، تقديم مشروع قانون شفافية المواد التعليمية السعودية وإصلاحها (H.R.554) المُقدّم بطلب من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، بينما تقدّم السادة أعضاء الشيوخ الأمريكي: السيد «ماركو روبيو» (Marco Rubio) (عضو المجلس عن الحزب الجمهوري عن ولاية فلوريدا)، والسيد «رون وايدن» (Ron Wyden) (عضو المجلس عن الحزب الديمقراطي عن ولاية أوريغون)، والسيد «إدوارد ماركي» (عضو المجلس عن الحزب الديمقراطي عن ولاية ماساتشوستس) مشروع قانون مصاحب مُقدّم بطلب من الحزبين الجمهوري والديمقراطي (S.357). ومن شأن مشروع القانون هذين أن يُلزما وزارة الخارجية الأمريكية بإصدار تقرير سنوي عن التعصب الديني في الكتب المدرسية السعودية. وفي 18 ديسمبر (كانون الأول)، من العام نفسه، أقدمت وزارة الخارجية الأمريكية على [إعادة تصنيف](#) المملكة العربية السعودية بوصفها «دولة مثيرة للقلق على نحو خاص» (CPC) بموجب أحكام قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA)؛ وإن كانت قد أعادت إصدار الإعفاء من فرض أي عقوبات في هذا الصدد «وفق مقتضيات المصلحة الوطنية المُهمّة للولايات المتحدة».

تقرير الآراء المستقلة الوارد من السيد «جونني مور»، مفوض اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية:

لئن كان من الموضوعي، والجلي أيضاً، أن المملكة العربية السعودية «دولة مثيرة للقلق على وجه خاص» (CPC)، إلا أنها تواصل الإصلاح بطرق جديدة بالملاحظة وتتسم بالتحول، ولا يكون قياس مدى التقدم الذي تُحرزه إلا بالنظر إلى ماضيها. وأحسب أن على المجتمع الدولي أن يواصل دعمه إجراء هذه الإصلاحات التاريخية على نحو إيجابي. ذلك أن هذا التقدم لا تُخطئه عين ناظر، وإن كانت حُطاه لمّا تكتمل بعد. وأود أن أعرب، بالنظر فيما تقدم، عن تأييدي لقرار وزارة الخارجية الأمريكية بالإبقاء على الإعفاء الذي تمنحه فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية؛ فليس من شأن الإجراءات العقابية أن تُعجّل بآثار التغيير، بل إن ذلك أن يُعقّد مجريات الأمور، وربما يُبطئها. فما من شأنه أن يُعجّل بالتغيير إنما هو، على الأرجح، توثيق العلاقة الوطيدة مع الولايات المتحدة في وجه الجهات الخبيثة. وقد أضى التغيير الآن ممكناً، ويجب أن يستمر، ويجب أن تتسارع حُطاه.

الحصول على الكتب والأدوية الأساسية، وأعلن إضرابه عن الطعام احتجاجاً على ذلك. بل إن محاميه، «وليد أبو الخير»، مسجون أيضاً، وقد بدأ [إضراباً عن الطعام](#) مع مطلع عام 2020، بعد نقله إلى الحبس الانفرادي ومنعه من الحصول على الكتب. وقد نُقِلَا كلاهما إلى المستشفى عدة مرات. وقد نُقِل أبو الخير، في أوائل عام 2020، من الحبس الانفرادي.

كذلك، ما يزال الشاعر الفلسطيني أشرف فياض في السجن بدعوى تشكيكه في الدين عن طريق شعره، وبزعم نشره الفكر الإلحادي في [مشادة له في أحد المقاهي](#) عام 2013. وفي نوفمبر عام 2015، صدر بحقه حكم يقضي بإعدامه بتهمة الردة؛ وهو الحكم الذي حُفّف في فبراير عام 2016 بأن يُسجن لمدة ثمانية أعوام، ويُجلّد ثمانمائة جلدة، وأن [يُنكر شعره](#) أمام وسائل الإعلام الحكومية السعودية.

أما الشيخ محمد حبيب، فقد اعتُقل عام 2016 بعد [إلقائه خطباً](#) انتقد فيها الحكومة، وأيد فيها صديقه المقرب، رجل الدين الشيعي الشيخ نمر النمر، الذي أعدته السعودية في عام 2016. وقد [حُك](#) عليه بعقوبات بلغ إجماليها 12 عاماً، مع حظر سفره لخمس سنوات لاحقة على ذلك.

السياسة الأساسية للولايات المتحدة

في شهر فبراير، رفض البيت الأبيض الاستجابة [لطلب](#) قُدّم من الكونغرس الأمريكي بموجب قانون ماغنيتسكي الدولي لتحديد مدى مسؤولية ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، عن مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي. وقد واصلت المملكة العربية السعودية دعمها السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ومن ذلك تعاونها مع الولايات المتحدة في مبادرات مكافحة الإرهاب وإستراتيجية الضغط القصوى التي تعتمدها الإدارة الأمريكية تجاه إيران. وبعد الهجوم الذي وقع في شهر سبتمبر عام 2019 على بعض المنشآت النفطية السعودية، والذي شنته إيران على الأرجح، [زار](#) وزير الخارجية «مايكل ر. بومبيو» (Michael R. Pompeo) المملكة العربية السعودية للتأكيد على الدعم الأمريكي لها. وفي شهر أكتوبر، [أعلن](#) وزير الدفاع الأمريكي «مارك ت. إسبر» (Mark T. Esper) عن نشر فرقتين عسكريتين إضافيتين في المملكة العربية السعودية. ورغم توطيد العلاقات بين البلدين على هذا النحو، توجه نائب الرئيس الأمريكي «مايكل ر. بنس» (Michael R. Pence)، في شهر يوليو 2019، في [الاجتماع الوزاري الثاني لتعزيز أوضاع الحريات الدينية](#)، لدى وزارة الخارجية الأمريكية، [بالدعوة إلى المملكة العربية السعودية لإطلاق سراح رائف بدوي](#). وفي شهر يناير، أعاد عضواً مجلس النواب: السيد «جو ويلسون» (Joe Wilson) (النائب عن الحزب